قراءة في المعيار (5510) الرقابة على خفض مخاطر الكوارث الصادر عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الانتوساي)

إعداد لجنة المعايير المهنية والرقابية

للمنظمة العربية

مقدمه :

أفادت العديد من التقارير عن تزايد عدد الكوارث الطبيعية بشكل ملحوظ على المستوى العالمي على مدى العقود الثلاثة الماضية . وتلحق الكوارث المتعلقة بالمخاطر الجوية والمياه الجوفيه والمناخ في كل عام خسائر كبيرة في الأرواح وتعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع مرور السنوات .وقد تسبب ما يقارب 7500 كارثة طبيعية في جميع أنحاء العالم في الفترة ما بين 1980 و 2005 في وفاة أكثر من مليوني شخص ونتج عنها خسائر اقتصادية تقدر بأكثر من 1.2 تريليون دولار أمريكي . كما أدت الأخطار المتعلقة بالمناخ أو المياه , مثل الجفاف والفيضانات والعواصف والأعاصير المدارية وهبوب العواصف ودرجات الحرارة القصوى والانهيارات الأرضية وحرائق الغابات و الأوبئة الصحية وغزو الحشرات المرتبط مباشرة بالأحوال الجوية والمياه إلى نسبة 90 % من الكوارث الطبيعي ة وحوالي نسبة 73% من الضحايا ونسبة 75% من الخسائر الاقتصادية .

الهدف من المعيار 5510 :

يهدف المعيار 5510 إلى تقديم المساعدة إلى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الرقابة على خفض مخاطر الكوارث من قبل الحكومات , وكذلك إلى مساعدتها في تقديم التوصيات في هذا المجال , وأينما وجد خفض لمخاطر الكوارث وسياسات لخفض المخاطر , فإن المعيار 5510 يقدم نصائح حول كيفية الرقابة عليها على أساس تبادل الخبرات بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة , كما يمكن لكل من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والحكومات والمجتمعات التي تسعى لتطوير الآليات والإجراءات والمؤسسات، استخدام المعيار 5510 لتتمكن من خفض مخاطر تعرض السكان والأصول لعواقب الكوارث.

وينوه هنا إلى أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة قد تحتاج إلى أن تستخدم أنواع من المعلومات والموارد التي لم تستخدمها في عمليات الرقابة السابقة .وتتضمن الأمثلة معلومات جغرافية مكانية ومعلومات تتعلق باحتمالية الأحداث والمعلومات من الوكالات المتخصصة والجامعات والهيئات الدولية ومصادر مباشرة على الإنترنت . وهذا المجال قد

يستدعي تدريبا ضروريا، يمكن أن يتم بشأنه تبادل المعلومات بشكل مفيد بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة .

أقسام المعيار 5510 :

- الجزء الأول : يحدد الكوارث وإدارة الكوارث وخفض مخاطر الكوارث، ويستعرض السياق السياسي والتشغيلي للرقابة على خفض مخاطر الكوارث.
- الجزء الثاني : يستعرض المسائل التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عند تخطيط الرقابة على خفض مخاطر الكوارث أو تنفيذها .كما أنه يستعرض أمثلة مستندة إلى تجارب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الرقابة على خفض مخاطر الكوارث.

- الجزء الثالث : يقترح برنامج رقابة لمساعدة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الرقابة على خفض مخاطر الكوارث.

- كما يقدم المعيار 5510 المساعدة إلى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من خلال تغطية الأمور التالية:

- ❖ الحصول على فهم لأنشطة خفض مخاطر الكوارث وتوثيقه وتنظيم السلطات المعنية وإطار العمل التشريعي الذي ينظمها .
- ❖ وضع تصور مبدئي لنقاط القوة والضعف للبيئة الشاملة للرقابة.
- ❖ تقديم معلومات حول تقييم الخطر وتصميم دراسات الرقابة.
- ❖ وضع عملية رقابة فعّالة وسليمة .
- ❖ تشكيل أساس مشترك لعمليات الرقابة بالشراكة بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

أهم القضايا المتعلقة بالأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال الرقابة على خفض الكوارث :

- بالنسبة للدول التي تبنت ونفّذت في الآونة الأخيرة فقط سياسات متعلقة بخفض مخاطر الكوارث، يمكن- للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تقيّم ملاءمة السياسات، بما في ذلك، امتثالها لإطار عمل هيوجو (Hyogo Framework) ، ويمكن أن تقدم التوصيات لتحسينها . وفي حالة عدم وجود سياسات خفض مخاطر الكوارث لغاية الآن، يمكن أن تعمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على لفت الانتباه لعدم وجود مثل هذه السياسات .

- أما عندما يتم ترسيخ سياسات خفض مخاطر الكوارث بشكل جيد، يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الرقابة على عمليات تنفيذها وكذلك فيما إذا كانت تستخدم الأموال المخصصة للأغراض المعيّنة لها بكفاءة وفعالية تامة . وفي بعض الحالات قد تجد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن خفض مخاطر الكوارث ليس مسألة ذات أولوية عالية للحكومة والبرلمان .وفي هذه الحالة تحتاج الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة العمل على رفع مستوى الوعي بأهمية وجود سياسة لخفض مخاطر الكوارث أو تحسين سياسة موجودة حالياً .وقد تكون هذه الحالة بالتحديد في أوقات الأزمات المالية وإجراءات التقشف الاقتصادي المتعلقة بها .وقد يحتاج المدققون إلى تقديم حسابات الخسائر المحتملة التي قد يتم تكبدها نتيجة للكارثة لدعم توصياتهم.

- القضية الأساسية التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة هي إمكانية الوصول بشكل مرضي للمعلومات حول درجة استعداد الحكومة والمجتمع لمواجهة الكوارث وبشأن استخدام الأموال المرتبطة بها , فلدى الهيئات المنفذة متطلبات وترتيبات مختلفة لإبلاغ تقاريرها وبياناتها .ولا يتاح لهيئات الرقابة في الغالب إمكانية الوصول إلى المعلومات الموثوقة والتامة فيما يتعلق بجميع مجالات خفض مخاطر الكوارث .وبالإضافة إلى ذلك، يُراقب العديد من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على المساعدات المتعلقة بالكوارث ، ولكن لا يُراقب جميعها على خفض مخاطر الكوارث , كما للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إبداء وجهة نظرها حول القيود المفروضة للوصول إلى المعلومات التي تمكنها من آداء عملها على الوجه المرضي .

- يُعد خفض مخاطر الكوارث مجالا جديد اً بالنسبة لكثير من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وربما يتطلب تعرف مدققيها على تقنيات جديدة(مثل تكنولوجيا المعلومات، ونظم المعلومات الجغرافية GIS ،ونظام تحديد المواقع العالمي GPS ، والاستشعار عن بعد، الخ) كما تحتاج الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إلى الاستثمار في **التدريب** الإضافي للمدققين لتساعدهم في استخدام نظم جديدة ومصادر البيانات لتقييم التنبؤ بالكوارث وتقييم المخاطر والتخطيط الحضري وغيرها، ومراقبة التقدم المحرز في تنفيذ الخطط الوطنية للكوارث .وقد يكون من الضروري أيضاً اكتساب خبرة مهنية إضافية .قد يكون هذا هو الحال، على سبيل المثال، عندما تقرر الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة توسيع نطاق عمليات الرقابة لتشمل دراسة التخطيط التنبؤي والمستقبلي.

الخلاصة :

يتراوح وعي وجهود الدول والحكومات المختلفة في تبني السياسات ووضع البرامج والخطط التي من شأنها خفض أو تخفيف وطأة ومخاطر الكوارث بين التبني الواضح أو تخصيص بعض الموارد المالية لتقليل اللوم عنها أو إظهار العجز كما في حالة الدول الفقيرة ,إلا أن الحقيقة الماثلة تبقى في صعوبة توقع ورصد لبعض الكوارث كما حدث في زلزال كوبي في العام 1995 والذي لم يمكن توقع حدوثه رغم تطور آليات الرصد في بلد متقدم وذو خبره مع الزلازل مثل اليابان ، إلى كوارث أقل تعقيداً ويمكن التعامل معها كما في الفيضانات التي تعرضت لها باكستان في 2010م . وقد أنفقت الدولة 3 مليارات دولار أمريكي في مجال الإغاثة والتعافي وتكبدت خسائر تفوق

11مليار دولار أمريكي .ووفقاً لتصريح مدير السلطة الوطنية لإدارة الكوارث في باكستان لو أننا صرفنا 41 مليون دولار أمريكي فقط في الإشراف على سلامة البنية التحتية لتصريف الفيضانات ،لأمكن تخفيض هذه الخسائر إلى نسبة العشر .وقد أشارت العديد من الدراسات بأن خفض مخاطر الكوارث هو فعال بدرجة كبيرة من حيث التكلفه, فاستثمار دولار واحد في خفض مخاطر الكوارث يمكن أن يوفر بين دولارين وعشر دولارات أمريكية في تكاليف الاستجابة للكارثة والتعافي منها .

المراجع :

- معيار ISSAI 5510 بشأن التدقيق على خفض مخاطر الكوارث الصادر عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة .
- ديفيد بيلينج , فايننشل تايمز , مقال مترجم حول زلزال كوبي 1995 - بعد كوبي , ضربة جديدة لكبرياء اليابان – نشر في موقع الاقتصادية 2011 .
- **http://www.ifrc.org/Global/global-alliance-reduction.pdf, and David Rogers and Vladimir - Tsirkunov,The costs and benefits of early warning systems (ISDR and World Bank, 2010**

المساعدات المر بطة بالكوارث

معيا 520ز

إعداد لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة

- فكرة عامة عن المعيار :

تم إعداد المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة رقم 5520 عن طريق مجموعة عمل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بشأن المس لة عن تدقيق المساعدات المرتبطة بالكوارث , وهو من ضمن سلسلة معايير المساعدات المرتبطة بالكوارث

(المعايير مر 000 999ز) وخاصة المعيار التمهيدي رق 500ز .

- الغرض والمجال والهيكل التنظيمي :

ويغطي المعيار رقم 5520 كلا من أنشطة الطوارئ التي تبدأ فور وقوع الكارثة والتي تهتم بإنقاذ الأرواح وتخفيف الأعباء والحفاظ على الكرامة الإنسانية وحمايتها وتقليل آثار الكارثة وأنشطة إعادة بناء المجتمع واستعادة الحياة الطبيعة وهي أنشطة طويلة الأمد . وتتضمن هذه الأنشطة التعافي والإغاثة وإعادة البناء ، ا عمار .

وعند وقوع الكارثة , فإن قدرة الأفراد والمجتمعات المتضررة على رعاية أنفسها يتم تجاوزها وتقد : المسا دات من العالم الخارجي خلال الأيام والأشهر وحتى السنوات التي تلي وقوع الكارثة وبعده . تتحمل حكومات الدول المتضررة المس ؤولية الأساسية من خلال إدارة الكارثة مساعدة السكان المتضررين . ويمكن مساعدة هذه الحكومات بدرجة أكبر أو أقل من قبل حكومات ومنظمات غير حكومية ووكالات دولية وأفراد آخر ين . وتكون تلك المساعدات إما في صوره عينية أو مالية بهدف تقليل الآثار الإنسانية والاقتصادية المترتبة على الكارثة تساعد المتضررين من الكارثة على العودة إلى حياتهم الطبيعية بأسرع ما يمكن .

، تقدم المعايير الدولية للأجهزة العل ا للرقابة المالية والمحاسبة 5520 أمثلة على تدقيق المساعدات المرتبطة بالكارثة التي قام جهاز الرقابة المالية والمحاسبة في اندونيسيا بتجميعها . كما تشمل أيضا مثالا للإرشادات العامة لمدققي المساعدات المرتبطة بالكارثة في القطاع الخاص الذي قام جهاز الرقابة المالية والمحاسبة في شيلي بإعدادها وتمت هيكلة المعيا 5520 على النحو التالي :

الجزء الأول : يتضمن تعريفا للكارثة والمراحل المختلفة لإدارة الكار .

تعرف الإستراتيجية الدولية لتقليل الكوارث التابعة للأمم المتحدة الكارثة بأنها : " الإرباك الخطير لوظائف المجتمع مما يؤدي إلى خسائر إنسانية أو مادية أو اقتصادية أو بيئية ضخمة تتجاوز قدرة المجتمع المتأثر على استغلال موارده "

الجزء الثاني : يتضمن تعريفا للمساعدات المرتبطة لكارثة والجهات الرئيسية وخصائص المساعدات المرتبطة بالكار .

تعرف الأمم المتحدة لمساعدات المرتبطة بالكوارث بأنها " هي المساعدة المقدمة لمساعدة أناس وقعوا ضحايا لكارثة طبيعية أو لصراع وتهدف المساعدة إلى تلبية احتياجاتهم وحقوقهم الأساسية ".

يمكن تقديم المساعدات المرتبطة بالكوارث إلى شخص أو مجتمع أو منظمة أو حكومة ، قد تكون في صورة نقدية أو مالية أو عينية , وقد تكون مزيجا من هذه الأنواع .

- خصائص المساعدات المرتبطة بالكوارث التي يجب أن يأخذها المدققون في الحسبا .

- تخلق الكوارث مواقف فريدة وغير مسبوقة مع تعقيد في تدفق المساعدات وتحتاج أجهزة الرقابة إلى التعامل مع هذه التحديات لإجراء عمليات التدقيق بفعالية .

- الانتباه بشكل خاص إلى أنشطة الطوارئ بعد الأزمات (المرونة في الإجراءات والقانون العام).

- عند الانتهاء من الأزمة , يجب أن يتقلص عامل المرونة .

- على المدققين فهم عملية إدارة الكوارث بالكامل ، مراعاة كافة الجوانب عند تخطيط التدقيق

- ما تحدثه المساعدات من آثار على الحفاظ على الحياة والممتلكات والحفاظ على الكرامة الإنسانية (إرسال مدققين في وقت مبكر لمعرفة وجـ ة نظر ضحايا الكارثة)

إ ارة الكوارث والمساعدات المرتبطة بها

- تقييم الأضرار ، تقدير والاحتياجات

- اختيار المساعدات .

- الحصول على المساعدات .

- شراء المؤ .

- التخزين

- التوزيع

- بناء البـ ة التحتية .

- التصريح بشأن المساعدات .

- المسـ ءلة .

المخاطر التي واجه المساعدة المرتبطة بالكوارث :

- تأخر الحصول على المساعدات

د - منح المساعدات لغير مستحقيه

- الأموال المواد المساعدات التي لم توزع

- الضوابط الخاصة بالأمانة .

- الاحتيال والفساد

- ضعف الاقتصاد

- التضخم

- عدم الكفاءة

- عدم الفعالية

- مخاطر البيانات المالية .

ل - المساعدات غير لمسجلـ

- المساعدات المتضررة .

- عدم المساواة في توزيع المساعدات

- الأضرار البيئية .

- ملكية الأصول

- التمويل المزدوج .

ف - تدفق المعلومات .

الجزء ( ) : يسلط الضوء على جوانب عملية التدقيق الموضحة من خلال خبرات دواوين المحاسبة التي قامت بالتدقيق على المساعدات المرتبطة بالكارث .

يعتمد الجزء الثالث من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على خبرات التدقيق على المساعدات المرتبطة بالكوارث التي جمعتها مجموعة عمل المساءلة عن تدقيق المساعدات المرتبطة بالكوارث . وقد تشاورت مجموعة العمل على نطاق واسع مع أجهزة الرقابة المالية والمحاسبة المشاركة في تدقيق ا ساعدات المرتبطة بالكوارث وأجرت مسحين وقام جهاز الرقابة المالية والمحاسبة بإندونيسيا بأجراء تدقيق متوازن وتولي قيادة هذا العمل من خلال الموضوعات العشرة التالا :

1 التحضير للتدقيق

قبل الشروع في التدقيق يتعين على أجهزة الرقابة المالية والمحاسبة فهم عمليات إدارة المساعدات المرتبطة بالكوارث والتركيز على كل مرحلة من مراحلها أنشطة الطوارئ , وأنشطة إعادة التأهيل وإعادة الأعمال لما بعد الكارثا) وتقييم طبيعة المخاطر في كل مرحلة .

2 التعاون ين مدققي المساعدات المرتبطة بالكوارث

يؤدي تبادل المعلومات ونقل المعرفة بين أجهزة الرقابة المالية والمحاسبة في أطار المساعدات المرتبطة بالكوارث لمزايا مشتركة لكل منه .

3 جمع المعلومات والبيانات

على مدققي الأجهزة الرقابية تحديد المعلومات والبيانات المطلوبة حول إدارة المساعدات المرتبطة بالكوارث وما هو الدور الذي يقومون به ؛ لال الارتباط بما يحقق أهداف التدقيق .

4 اختيار موضوعات التدقيق

غالبا ما يتحدد نطاق ومدى إجراءات التدقيق المالي لأجهزة الرقابة المالية والمحاسب ة ضمن التشريعات القومية وبالتفويض الممنوح لهذه الأجهزة , ويراعى عند اختيار الموضوعات مدى الحاجة إلى وضع أولويات للموارد والقدرات والموازنة والزمن .

5 أنواع التدقيق

تقوم أجهزة الرقابة المالية والمحاسبة بعمليات التدقيق المالي أو التدقيق على الأداء أو تدقيق المطابقة الخاصة بالمساعدات المرتبطة بالكوارث أو التدقيق على إعداد التقارير والمساعدات المرتبطة بالكوارث وفي جميع الحالات يجب أن يقع في أطار التفويض الممنوح للجهاز .

6 التدقيق المالي للمساعدات المرتبطة بالكوارث

يهدف تدقيق القوائم المالية إلى تحسين رجة ثقة المستخدمين و إبداء الرأي فيما إذا كانت تلك القوائم المالية قد تم عدادها من كافة النواحي الجوهرية لإطار مالي مقبول .

7 التدقيق على الأداء والمساعدات المرتبطة بالكوارث

تدقيق الأداء هو تدقيق مستقل وموضوعي واختبار موثوق فيما إذا كان أداء الالتزامات أو البرامج أو الأنظمة أو المنظمات الحكومية يتم وفق لا قتصاد والكفاءة والفعالية وفيم إذا كانت هناك فرص للتحسين .

جدول رقم (1) : أنشطة المساعدات المرتبطة بالكوارث، ومصفوفة عوامل المخاطر المرتبطة بها

الخطر المخاط)	الموضوعات								
	تقييم الأضرار والاحتياجات	اختيار المساعدات	الحصول على المساعدات	شراء المؤن	التخزين	التوزيع	بناء البنية التحية	التصريح بشأن المساعدات	المسائلة
تأخر الحصول على المساعدات		X		X		X	X	X	
متلقي المساعدات الغير مستحقين	X					X			
الأموال المواد المساعدات التي لم توزع	X		X		X	X			X
الضوابط الخاصة بالأمانة				X	X	X			
الاحتيال والفساد	X	X	X	X	X	X	X	X	
ضعف الاقتصاد	X			X	X	X	X		
التضخم				X				X	
عدم الكفاءة	X			X		X	X		
عدم الفعالية		X		X		X	X		
مخاطر البيانات المالية			X	X	X		X	X	X
المساعدات الغير مسجلة			X	X			X		X
المساعدات المتضررة		X	X		X				
عدم المساواة في توزيع المساعدات	X								
الأضرار البيئية		X		X	X		X		
ملكية الأصول		X					X		
التمويل المزدوج			X	X				X	X
تدفق المعلومات	X					X		X	X

8 التدقيق على المطابقة والمساعدات المرتبطة بالكوارث

يهدف تدقيق المطابقة إلى تمكين جهاز الرقابة المالية والمحاسبة من وضع تقرير موجه إلى الجهات المعنية حول مطابقة الجهات التي تم التدقيق عليها وفقاً لمجموعة معينة من المعايير .

ويمكن إجراء تدقيق المطابقة كجزء مستقل عن مهمة التدقيق , كما أ ه يمكن أن يرتبط بتدقيق الأداء أو تدقيق القوائم المالية وقد يكون لبعض الأجهزة مهام تدقيق مطابقة ومسئوليات خاصة توكل إليها بحكم التفويض للجهاز .

9 التدقيق على إعداد التقارير والمساعدات المرتبطة بالكوارث

عند إعداد تقارير التدقيق , يجب أن تراعي أجهزة الرقابة المالية والمحاسبة السياق والاحتياجات الخاصة بالدولة المعنية , وكذلك التفويضات القانونية وأ ة معلومات أخرى تتعلق بأصحاب المصالح . و من الممكن جراء تقارير تدقيق منفصلة لأجزاء مختلفة من مرحلة ما بعد الكا ارث (أنشطة الاستجابة للطوارئ أو إعادة التأهيل أو إعادة الأعمار) . وفي جميع الحالات يجب توجيه التقارير إلى الجهة المناسبة صاحبة صلاحية متابعة التوصيات الموضوعة .

10 - أدوات التدقيق على المساعدات ا بطة بالكوارث .

إن تعقيد عملية التدقيق على المساعدات المرتبطة بالكوارث يجعل استخدام أدوات التدقيق ضرورة لمدققي جهاز الرقابة المالية والمحاسبة .

بعض أدوات التدقيق :

- نظم المعلومات الجغرافية كأحد مصادر المعلومات ويمكن استخدامها لدمج وتخزين , تحليل وإدارة وتقديم البيانات المرتبطة بالمواقع . ويمكن استخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية لتقييم الأماكن التي يحتمل وقوع الظواهر الطبيعة الخطرة به .
- ومن الممكن أن تكون قواعد البيانات المتاحة عبر الانترنت مفيدة للمدققين حيث يشارك العديد من الأ طراف المعنية في إد رة الكارثة ومن الأمث ة على قواعد البيانات المذكورة قواعد بيانات RAN-DTF ETS TS المستخدمة في تدقيق مساعدات تسونامي في اندونيسيا والموقع الالكتروني للإغاثة التابع للأمم المتحدة .

ورقة بحثية حول معيار ISSAI 5530

يف إجراءات التدقيق لتأخذ في الاعتبار المخاطر المتزايدة

لاحتيال والفساد في مرحلة الطوارئ عقب وقوع ا كارثة

إعداد لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة

يندرج عد د هذا المعيار ضمن الأهمية التي نوليها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مكافحة الفساد والحد منها مما جعا ه إ ى الأولويات الخمس في خطة ' نتوساي الاستراتيجية خلال الأعوام من 011 016! . ولا يعتبر هذا المعيار مستقلاً بحد ذاته وإنما يجب كذلك على المدقق الاستعانة بالمعايير الأخرى ذات الصلة ، ومن ضمن المواضيع التي تتعرض إلى الاحتيال والفساد هي المساعدات المقدمة للدول الفقيرة والمنكو بة بالكوارث الطبيعية التي تسبب خسائر مادية وبشرية كبير .

واستنادا إلى إحصائيات منظمة الأمم المتحدة فان عدد الناس المنكوبين بالكوارث تضاعف لثلاثة أضعاف منذ 1980 ومن المتوقع أن يصل لمتوسط 375 مليون بحلول 015! .

ويؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (JNDP) أن ثلاثة أرباع سكان الأرض يعيشون في المناطق التي تأثرت على الأقل لمرة واحدة بزلزال أ رضي أو أعاصير مدارية أو فيضان أو جفاف وذلك ما بين ع 980 إلى عا 000! .

كما تجدر الإشارة أن المعيار لا يقتصر على الرقابة المالية فحسب وإنما أيضاً على رقابة الأداء ورقابة الالتزام مما يضفي شمولية أكبر لدور الأجهزة العليا للرقابة بممارسة كافة أنواع الرقابة لمكافحة الفساد ضف إلى ذلك فان المعيار لا يشير إلى حالات الاحتيال أو ا فساد فقط وإنما قد

يكون هنالك ضعف بالرقابة على المساعدات كالهدر وعدم الكفاءة، ومن هذا المنطلق ، حددت أهداف المعيار المتمثلة بالتالي :

- ✓ تحديد شروط ودور أجهزة الرقابة العلي الجزء الأول).
- ✓ توجيه المدققين تجاه الدليل المتوفر والتحديات القائمة من قبل مخاطر الاحتيال والفساد في المساعدات المتعلقة بالكوارث الجزء الثاني).
- ✓ تجميع وتوضيح المخاطر ذات الصلة ومؤشرات الاحتيال والفساد في مرحلة الطوارئ بعد حدوث الكارثة الجزء الثالث).
- ✓ قتراح الطرق التي يمكن للمدققين أخذها بعين الاعتبار لتبني اجراءات المخاطر المتزايد الجزء الرابع).

ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة تعرف الكارث أنه : " خلل خطير يصيب المجتمع أو الجماعة، على نطاق واسع ويتسبب بالخسائر البشرية أو المادية أو الاقتصادية أو البيئية بشكل يفوق قدرة تحمل الجماعة أو المجتمع المتضرر مما يعيق التعامل مع الحدث باستخدام موارده الخاصة كما تم تعريف المساعدات المتعلقة بالكوارث بأنها الـ ساعدات المقدمة لمساعدة الناس ضحايا الكارثة الطبيعية أو النزاع، وتلبية احتياجاتهم الأساسية وحقوقه ". حيث تتمثل المساعدات المقدمة للضحايا في مرحلة الطوارئ بعد حدوث الكارثة فيما يلي :

- ✓ الإنقاذ والتعافي خدمات الطوارئ، فرق الإنقا ، إيجاد الأشخاص المفقودين، التعرف على الضحايا و معالجتهم أو دفنهم).
- ✓ المساعدة المادية الحصول على المواد الأساسية ونقلها وتسليمها مثل الغذاء والماء وإعداد برامج تغذية إضافي).
- ✓ تنسيق المساعدات والحماية وخدمات الدعم إعادة التأسيس للخدمات اللوجستية الأساسية والبنية التحتية والمواصلا).

وفي هذه الحالة فان المعيار يسلط الضوء على مخاطر عدم وصول تلك المساعدات بالصورة المطلوبة نتيجة سوء التصرف الذي قد يكون مادياً مثل : احتيال، رشوة، ابتزاز، اختلاس ، وعمولات) أو غير مادياً فساد، محاباة الأقارب والمحسوبية، استغلال أو تحويل المساعدة لاستفادة مجموعة غير مستهدفة، سوء الاستخدام لمنصب،واحتكار الموارد الطبيعية).

وقد حدد المعيار دور الأجهزة العليا للرقابة بالتأكد من وجود استراتيجية لمكافحة الفساد والتي تحد من المخاطر المتعلقة به، حيث يتم ذلك من خلال وضع رقابة وقائية، كاشفة، ورقابة استجابة .

ومن مميزات المعيار هو وجود عدة حالات عملية عن مظاهر ومخاطر الاحتيال والفساد مما يسهل على المدقق فهم طبيعة المهمة الرقابية التي سيقوم بها بصورة أفضل، كما طرح المعيار أمثلة على الأشخاص مرتكبي الاحتيال والفساد وضحاياهم . ويؤكد المعيار على أهمية زيارة المدققين لموقع الكارثة بعد حدوثها أي بالمرحلة الأولى من الطوارئ حتى يتم وضع خطة التدقيق وتقييم المخاطر المحتملة وإعداد برنامج التدقيق بدقة كافية. حيث حدد المعيار المخاطر المحتملة على النحو التالي:

1. مخاطر البيئة العامة.
2. ضعف الحوكمة، الرقابة، والإشراف.
3. مخاطر الموارد البشرية.
4. المخاطر الإدارية والمالية.
5. مخاطر تقييم احتياجات المساعدات.
6. مخاطر الشركاء المنفذين للمساعدات.
7. مخاطر عمليات الشراء والتوريد.
8. مخاطر إدارة السلع والأصول.
9. مخاطر عمليات نقل السلع.
10. مخاطر تسجيل المستفيدين وتوزيع المساعدات.
11. مخاطر توزيع المساعدات الغذائية والمياه.
12. مخاطر ملاجئ الطوارئ.

ويتم التحقق من تلك المخاطر باستخدام أداة مؤشرات المشاكل المحتملة أو ما تسمى بالإشارات التحذيرية وهي إشارة إلى وجود شيء خارج عن المألوف والذي قد يحتاج لإجراء المزيد من التحقيق بحيث تكون لكل من تلك المخاطر إشارات تحذيرية خاصة بهاو أخيرا يوضح المعيار إجراءات التدقيق التي يجب إتباعها في كل من مراحل التخطيط والفحص والتقرير مما يمكن المدقق من أداء المهمة الرقابية بالكفاءة والمهنية اللازمتين.